القانون الواجب لتطبيق على آثار الزواج :

القاعدة :

 القانون الواجب التطبيق على آثار الزواج وفقا للمادة 12 الفقرة ألأولى من قانون القانون المدني الجزائري، هو قانون جنسية الزوج وقت إبرام العقد، سواء تعلقّ ألأمر بالآثار الشخصية أو ألآثار المالية.، و لا يؤثر تغيير الجنسية بعد إبرام عقد الزواج على القانون الواجب التطبيق،و حتى و لو أصبحت جنسية الزوجين واحدة.

**ألاستثناء** :

 وفقا للمادة 13 من القانون المدني الجزائري، إذا كان احد الزوجين جزائريا (الزوج أو الزوجة) فإن القانون الجزائري وحده دون غيره هو الواجب التطبيق، بهذا الشكل يكون المشرع قد كرس قاعدة أحادية الجانب.

 غير أن هذا الاستثناء لا يطبق في الحالات التي يكون الزوج جزائريا في العلاقة الزوجية ، لأنه في هذه الحالة يحكمها ألأصل العام ، آي تطبيق القانون الجزائري بوصفه قانون جنسية الزوج وقت إبرام العقد